

المشهد السياسي

كشف وثائق جديدة عن المحكمة نصر الله: لن تكون فتنة في لبنان

حسم الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله طريقة تعامل حزبه مع القرار الاتهامي الصادر عن المحكمة الدولية. قال إنه لن يتمكن أحد من توقيف «المقاومين الشرفاء» الواردة أسماؤهم في القرار، «ولو بعد 300 سنة»، ناصحاً قوى 14 آذار بعدم مطالبة الرئيس نجيب ميقاتي بما كان سيعجز عنه الرئيس سعد الحريري

لم يطل صمت حزب الله بعد صدور قرار عن المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري بتهم أربعة من أفراده بالمشاركة في الجريمة. الأمين العام للحزب، السيد حسن نصر الله، أطل أول من أمس ليكشف وثائق وتسجيلات ومعلومات تثبت وجهة نظر الحزب تجاه المحكمة الدولية ولجنة التحقيق في اغتيال الحريري، وخاصة لناحية الصلة بين عدد من العاملين في المحكمة وأجهزة استخبارات غربية. ودعا نصر الله قوى 14 آذار إلى عدم مطالبة حكومة الرئيس

نجيب ميقاتي بما كانت ستعجز عنه «أي حكومة أخرى»، مؤكداً أنه لن يتمكن أحد من توقيف من ورد ذكرهم في القرار الاتهامي، «ولو بعد 300 سنة». في بداية كلمته، وصف نصر الله من ورد ذكرهم في القرار الاتهامي بأنهم «مقاومون» لهم تاريخ مشرف في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للبنان. أما القرار، فرأى أنه «خطوة في مسار طويل بدأت تتضح معالمه بعد هزيمة إسرائيل في انتصار المقاومة في حرب تموز. فبعد أيام قليلة من هذا الانتصار، خرجت

جريدة «لوفغارو»، يوم 19 آب 2006 (بعد خمسة أيام على انتهاء الحرب)، بمقال تتحدث فيه عن أن التحقيق الدولي يسير باتجاه (اتهام) حزب الله أو أفراد وكوادر أو قياديين من حزب الله بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وربط نصر الله بين هذا الاتهام ونتيجة الحرب، لافتاً إلى أن «هذه المادة كانت جاهزة بانتظار نتيجة الحرب. فحين جاءت نتيجة الحرب مختلفة، أظهرت هذه المادة أو شهر هذا السيف أو هذا السلاح في وجه هذه المقاومة المنتصرة».

وأعاد نصر الله تأكيد رؤيته للمحكمة الدولية عموماً، ولإنشائها بقرار من مجلس الأمن الدولي خصوصاً، وبالتالي، فإن إلغاءها غير ممكن، وخاصة أن «لها مساراً وأهدافاً تريد أن تحققها مهما حصل، ومهما تكن التبعات أو الخسائر أو الأرباح». ومن الأهداف التي ذكرها «تشويه سمعة المقاومة وصورتها وقياديتها ومقاوميتها (...) والأخطر والأهم هو إحداث فتنة في لبنان أو حرب أهلية، وخاصة فتنة بين السنة والشيعا في لبنان».

كلمة نصر الله، أول من أمس، مثلت في جزء منها امتداداً للمؤتمر الصحافي الذي عقده يوم 9 آب 2010، عندما كشف «بعض» ما عند حزبه من قرائن تشير إلى احتمال أن تكون إسرائيل متورطة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وسال مجدداً عن سبب تغييب الاحتمال الإسرائيلي عن التحقيق، لافتاً إلى أن قانونيين لبنانيين ودوليين أكدوا أن ما عرضه في مؤتمره الصحافي قبل أشهر يمثل مادة يمكن استخدامها من أجل توجيه اتهام إلى إسرائيل، لكن، أضاف نصر الله، لم يحرك أحد ساكناً، بل اكتفى مكتب المدعي العام بطلب نسخة من هذه القرائن، «ولاحقاً قالوا هذه غير كافية، مع العلم بأن السيد كاسيزي والسيد بلمار يحاولان الاستناد إلى الأدلة الظرفية لتوجيه الاتهامات. «طيب، هذه الأدلة الظرفية التي يتحدث عنها كاسيزي وبلمار، لو أتينا وطبقناها على القرائن في ما قدمناه في الموضوع الإسرائيلي، لكانت كافية لتوجيه اتهام إلى إسرائيل، ولكن لم يفعلوا. لم يسألوا الإسرائيليين عن أي شيء. لماذا؟ لأن هذه المحكمة منذ أن أسست كانت لهدف سياسي واضح، وليس مسموحاً بأن يحقق أحد، لا مع إسرائيل ولا مع الإسرائيليين».

ولفت نصر الله إلى أن التحقيق الدولي، بدلاً من توجيه الأسئلة إلى إسرائيل، «تعاون معلوماتياً مع الإسرائيلي وأخذ منه معلومات. هذا الأمر يعترف به ميليس شخصياً في جواب لصحيفة لوفغارو وجهته عام 2005، إذ قال: نعم هناك تعاون معلوماتي مع الإسرائيلي، ونأخذ معلومات من الإسرائيلي. ووزير الخارجية الإسرائيلي أفغدور ليدرمان، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الإيطالي في شهر تشرين الثاني عام 2010، قال الآتي: إن تعاون إسرائيل مع المجتمع الدولي بخصوص قضية الحريري كان حقاً تعاوناً مفتوحاً، وجرى بكل شفافية وإخلاص».

وكشف نصر الله وثيقة صادرة عن شعبة الضرائب الإسرائيلية تظهر أن لجنة التحقيق الدولية، بعدما انتقلت موجوداتها إلى عهدة مكتب المدعي العام الدولي عام 2009، نقلت حواسيبها البالغ عددها 97 عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة. ثم عرض نصر الله للصلات التي تربط عدداً من موظفي المحكمة الدولية ومسؤولي التحقيق ومستشاري مكتب المدعي العام بالاستخبارات الأميركية، فضلاً عن الصداقة التي تربط رئيس المحكمة، أنطونيو كاسيزي، بإسرائيل.

وقال نصر الله إن «الذين أوكل إليهم أمر اكتشاف الحقيقة هم هذه النوعية من الناس. بعضهم معاد للمقاومة، وبعضهم له موقف سلبي، وبعضهم قاتل ومتامر وجاسوس، وأغلبهم أو كلهم مرتبطون بأجهزة استخبارات أميركية»، سائلاً عما إذا كان هذا الطاقم «مؤملاً



كشف السيد حسن نصر الله في خطابه عن وثيقة صادرة عن رئيس المحكمة الدولية أنطونيو كاسيزي يوم 21 نيسان 2006، «على أثر دعوى مقدمة في محكمة أميركية ضد «ابراهيم دختر»، مسؤول الاستخبارات الإسرائيلية ووزير الأمن السابق. وعلى الرغم من انتقاده لبعض التجاوزات، إلا أنه ينتقدها من باب الحريص والناصح. فيقول مثلاً: ما يميز إسرائيل - الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة - عن الدول الأخرى التي هي في المقابل استبدادية وتدوس دوماً حقوق الإنسان، هو اهتمامها الدقيق والشديد بقيم حقوق الإنسان والعدالة». وفي مكان آخر من بيان كاسيزي يتحدث عن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، «وهو يستخدم مصطلح الاحتلال، أي يعترف بأن إسرائيل احتلت أرض الغير، ولكنه يرى أنّ هذا الاحتلال أدى إلى لجوء الفلسطينيين إلى أعمال إرهابية، ما يعني أنه يصنّف الردّ الفلسطيني على الاحتلال عملاً إرهابياً وليس مقاومة». وسأل نصر الله عما إذا كان ممكناً أن يُسلم المقاومون إلى محكمة يرأسها شخص ينظر إلى المقاومة بهذه الطريقة. وقد بثّ تلفزيون المنار شريطاً يُظهر أحد أصدقاء كاسيزي وهو يصفه بأنه «صديق كبير لإسرائيل».



بثت قناة المنار خلال خطاب السيد حسن نصر الله نبذة عن عدد من العاملين في مكتب المدعي العام دانيال بلمار، تظهر عدم حياديتهم وارتباطهم بجهات تعادي المقاومة. أبرز هؤلاء الرئيس السابق لفريق التحقيق، الأسترالي نيك كالداس (الصورة)، الذي تولى إدارة التحقيق بين آذار 2009 وأذار 2010. وبحسب التقرير، فإن كالداس مرتبط بالاستخبارات الأميركية منذ أن أنشأ عام 2004 جهاز استخبارات الشرطة العراقية في ظل الاحتلال الأميركي. أما خلفه البريطاني مايكل تايلور، فكان يعمل بصفة رئيس للاستخبارات في فرقة مكافحة الإرهاب التابعة للشرطة البريطانية، ومتخصص في مكافحة «الإرهاب الإسلامي». وزميله الذي يرأس فريق المحاكمة في مكتب بلمار، الأميركي دارييل مانديس، على «علاقة وطيدة بال«سي أي إيه» وال«إف بي أي»، وهو ضابط سابق في البحرية الأميركية بصفة محام عام». يُضاف إلى هؤلاء المستشار القانوني بلمار، اللبناني - الفرنسي دريد بشرابي، وهو «أول من نظر من دون دليل وبنحو مسبق لاتهام سوريا والأجهزة الأمنية اللبنانية - السورية باغتيال الرئيس الحريري، وله مواقف سياسية سلبية معروفة تجاه حركات المقاومة، وتحديداً حزب الله».



أكد السيد حسن نصر الله أن حزبه لا يمانع تزويد المدعي العام الدولي دانيال بلمار أو رئيس المحكمة أنطونيو كاسيزي بمعطيات تؤكد أن نائب الرئيس الأول للجنة التحقيق الدولية، غيرهارد ليمان، تلقى رشى مالية باع مقابلها ملفات من التحقيق الدولي، تتضمن شهادات شخصيات سياسية لبنانية. وعرض نصر الله شريطاً مصوراً سراً يظهر فيه ليمان وهو يتلقى مبلغاً من المال ثم يتفحصه قبل أن يضعه في الجيب الداخلي لسترته. وكان نصر الله قد كشف قبل أشهر أن ليمان باع وثائق من التحقيق لشخص لبناني، وسأل أمس عما في مقدور ليمان أن يفعله بالحقائق ومعطيات التحقيق إن أعطي أموالاً: «إذا كان يبضع عشرات الآلاف من الدولارات قد أعطى هذا الملف، فماذا سيفعل في التحقيق إذا أعطي مبلغ مليون أو مليونين أو عشرة ملايين دولار؟ وخاصة إذا كان هناك أناس يدفعون 500 مليون دولار لتشويه صورة المقاومة أو الضباط أو سوريا، ويدفعون عشرة ملايين إلى ليمان وميليس وأمثالهما؟ وأكد نصر الله أنه لن يفتح «الملف الأخلاقي» لليمان ورئيسه ديتليف ميليس.



كشف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، في خطابه أول من أمس، أن أحد أهم المستشارين العاملين لدى المدعي العام الدولي دانيال بلمار، هو ضباط سابق في وكالة الاستخبارات الأميركية، سي أي إيه، يدعى روبرت بير. والأخير «شريك في المسؤولية عن مجزرة بئر العبد التي حصلت عام 1985»، والتي استهدفت الراحل السيد محمد حسين فضل الله، وأدت إلى استشهاد عشرات المدنيين في الضاحية الجنوبية لبيروت. وقال نصر الله إن هذا الرجل كان يلاحق الشهيد عماد مغنية منذ عام 1984، إذ أحضر إلى لبنان بعد اختطاف مدير محطة «سي أي إيه» وليام باكلي. وقد استمرّ بعمله في وكالة الاستخبارات الأميركية حتى عام 1997. ورغم استقالته منها، حافظ على صلته بالوكالة، إلى أن ظهر مستشاراً في مكتب بلمار في المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وبثّ تلفزيون المنار، خلال إلقاء نصر الله خطابه، جزءاً من مقابلة أجراها تلفزيون أبو ظبي مع بير عام 2010، يصف فيه مغنية بـ«الإرهابي»، مؤكداً أنه كان يسعى إلى الوصول إليه خلال عمله في لبنان.